المبسوط الاحوط اخراج الزكوة وان كان عدم الوجوب قويا وقال
ابن ادريس الفاضلان يقدح في الوجوب ما سبق علما والاول
اقوى وهو خيرة ابن الجنيد لصدق التسوم على ذلك عرفا اما لو تساويا
فالوجه المبسوط للاصل السالم عن معارضة العرف وثالثها ان يكون
غير عوامل للمنقى الصحيح عن الباقر والصادق عليهما السلام والكلام في
اعتبار الاغلب هنا كالكلام في السوم فروع اربعة الاول لو علفها المالك
المرجو فعلفها المالك ردعي الاغلب سواء كان بقصد ردها الى السوم او
لا وكذا لو منع من نحو وجها مانع الثاني لو علفها غير المالك بغير اذنه
من مال الغير ما يستدر به فالاقرب نفي وجهها عن تمام السوم ويحتمل العدم
نظرا الى المعنى اذ لا مونة على المالك فيه ولو علفها من مال المالك بغير
اذنه فكذلك لوجوب الضمان عليه الثالث لو صانع رب الماشية
ظالما على الوجه بعوض لم يخرج عن السوم ولا يكون ذلك العوض مونة
ولا يخرج عن النصاب كالا تخرج لبون الراعي والاصطبل ولو اشترى من عين
في وضع الجوار فان كان ما يشتريه الثمان كالزرع فمندي فيه تردد نظرا
الى الاسم والمعنى الرابع لا عبرة بحول الامهات على حول النتاج عندنا
وهل يشترط في ابتداء سوم النتاج اعتبروه الفاضلان ورواية زرارة
عن احدهما عليهما السلام مصرحة بان مبداء الشاج وعليها ابن الجنيد

فالنظر

والشيخ رحمه الله وهو الاقرب اذا كان اللبن الذي يشرب به عن
السائمة ورابعها بقاء عين النصاب طول الحول فلو ولدت في اثنائه
استانفت سواء كان فرارا من الزكوة اما لا وقال السيد المرتضى
رحمه الله تجب مع الفرار اجماعا في جميع ما تجب فيه الزكوة
وكذا لو سيك المتدين والاول اجود ومن هذا لو كان معه
نصاب فمتفرقة في اجناس مختلفة وقال الشيخ في الخلاف
يلزمه الزكوة اذا فعله على اشهر الروايتين قال وقد روي
ان ما ادخله على ربه اكثر وخامسها بلوغ النصاب ونصب
الابل اثنا عشر خمسة كل واحد حمى وفيه شاة اما جذع
من الضان عمي سبعة اشهر او ثني من المعز دخل في السنة
الثانية وفي اجزاء ما يجزي في باقي النصب من بنت المخاض
فما فوقها هنا مع نفي فيمتد عن الشاة مطلقا وقربه المنع
فاذا بلغ ستا وعشرين صارت كلها نصابا وفيه بنت
مخاض دخلت في الثانية فاقلها ما حق ويجزي عنها
ابن لبون لو فقدت ويتخير ما لم يكونا عنده في سنهما
شاء والوجه تعينها مع الامكان فان فقد تعذرت فابن
اللبون لمفهوم رواية زرارة عن احدهما عليهما السلام

Copyright © King Saud University